

محاكاة

الواقع يكذب الغطاس!

«السورية للتجارة» لم تسوق من حمضيات طرطوس سوى ٢٠ طن في ٢٢ يوماً

| طرطوس- الوطن

بعد مضي أكثر من شهر على توجيهات الحكومة ووعودها وزيارة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف نذاف طرطوس من أجل دعم زراعة ومزارعي الحمضيات والبده بتسويق كميات جيدة من قبل السورية للتجارة وإرسالها بسياراتها للمحافظات مجاناً تبين أن مرتسمات هذا الكلام على أرض الواقع شبه معدومة حيث أكد الكثير من الفلاحين الذين تواصلنا معهم أنهم مازالوا يبيعون عبر سوق الهال وبأسعار تقل عن التكلفة وأنهم لم يلمسوا أي تحرك مباشر وودي من السورية للتجارة رغم التصريحات. تابعت هذا الملف مجدداً مع المعنيين فأوضح عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة راتب إبراهيم أنه منذ زيارة وزير التجارة الداخلية إلى محافظة طرطوس في العشرين من شهر تشرين الثاني الماضي يتم تسويق سيارتين يومياً بمعدل نحو عشرة أطنان لكل سيارة (أي ٢٠ طن) ويتم التسويق إلى مختلف المحافظات، مضيفاً: إن الواقع تواصل مع بعض المحافظين لتسهيل عملية التسويق من دون عوائق كما تم عقد اجتماع موسع بهذا الخصوص والقيام بجولات على الأسواق وبعض الحقول وتم الاتفاق على تأمين عدد لا بأس به من السيارات لتقوم بنقل المحصول مجاناً إلى بقية المحافظات عبر السورية للتجارة وهذا الأمر يفترض أنه يتم فعلاً وخاصة أنه تم تأمين مادة المازوت للسيارات التي تنقل محصول الحمضيات كما تم تشكيل لجان من السورية للتجارة واتحاد الفلاحين والتموين والزراعة من أجل الإشراف على عملية التسويق.

ويفي رئيس اتحاد فلاحي طرطوس مضر أسعد حصول أي تحسن في التسويق لصالح الفلاح من قبل السورية للتجارة مؤكداً أن مجمل ما تم تسويقه من قبلها منذ زيارة الوزير لطرطوس حتى الآن (منذ ٢٢ يوماً) لم يتجاوز ٢٠٠ طن فقط من أصل ٢٥٠ ألف طن أي بمعدل يومي لا يزيد على ستة أطنان وليس عشريين طنًا، وقال أسعد: إن الكمية المسوقة لم تتم بعلمنا كاتحاد ولم يتم شراؤها من أي فلاح إنما تمت بطرقهم الخاصة وكحل لهذه المشكلة الهمزة لا بد من إحداث شركة عامة متخصصة بالتسويق لأن مدج المؤسسات كافة بالسورية للتجارة أدى لعدم تعاونها من تجارية وريعية وهذا أضر بالفلاحين التسويقي ولا بد أن يتم دعم المؤسسة المحدثة من الحكومة بالأموال اللازمة سواء لتسويق الحمضيات أو أي محصول آخر بحاجة لذلك إلى جانب فتح أسواق خارجية للتصدير.

| محمد منار حميحو

كشف رئيس مجلس الدولة عبد الناصر الضلي أنه تم رد الكثير من العقود المنظمة التي تتجاوز قيمتها ١٥٠ مليون ليرة إلى الجهات العامة التي نظمتها لوجود مخالفات فيها، موضحاً أنه تم الطلب منها الأخذ بالملاحظات لتلافيها وليس في العقود المخالفة فقط بل في العقود القادمة أيضاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الضلي أن مهمة المجلس التدقيق في العقود من الناحية القانونية وإجراءات التعاقد بأنها مطابقة للقانون أم لا أما الأمور المالية والفنية فإنها من اختصاص الهيئة العامة للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي

للقابة المالية. وأشار الضلي إلى أنه أصبح من اختصاص مجلس الدولة المنظر في الخلافات التي تنشأ بين المستثمرين والدولة بينما الخلافات بين القطاع الخاص فهي ليست من اختصاصه، بمعنى أن كل عقد الدولة طرف فيه هو من اختصاص المجلس، لافتاً إلى أهمية المجلس في مسألة إعادة الإعمار وخصوصاً بعدما تم منحه صلاحيات



مجلس الدولة بحاجة إلى ٣٠٠ قاضٍ والموجودون حالياً ٥٥٠. والعمل على إحداث محاكم في المحافظات التي لا محاكم فيها الضلي لـ«الوطن»: تم رد الكثير من العقود المخالفة قيمتها فوق ١٥٠ مليون ليرة للجهات التي نظمتها

محصن من الرقابة القضائية من مجلس الدولة، لافتاً إلى أنه يتم النظر بالعديد من القرارات التي صدرت عن رئيس مجلس الوزراء من دون أن يذكر تفاصيل إضافية عن طبيعتها.

وأضاف الضلي: كانت تبعية المجلس لرئاسة مجلس الوزراء قبل صدور القانون الأخير الخاص به الذي أعطى استقلالية للمجلس إدارياً ومالياً بينما من الناحية القضائية كان مستقلاً.

وفيما يتعلق بتطبيق القانون الأخير الخاص في مجلس الدولة الذي صدر منذ أيام أوضح الضلي أن مجريات الدعوى القديمة لن يطرا عليها أي تغيير وستكون على القانون القديم بينما الدعوى الجديدة ستكون على القانون الجديد، مشيراً إلى أهمية القانون باعتبار أنه أعطى استقلالية للمجلس الدولة.

وأصدر الرئيس بشار الأسد القانون ٣٢ الخاص بتعديل قانون مجلس الدولة الذي تم من خلاله إحداث العديد من الإدارات في المجلس منها توحيد المبادئ العامة للتشريع وإدارة التفتيش القضائي ومكتب صياغة التشريعات وغيرها من الأمور التي تسهم في تطوير عمل المجلس.

أعدنا الكثير ممن خرجوا بحكم المستقل وهناك محاكم مختصة تنظر بأوضاعهم

أن العدد الحالي ٥٥ قاضياً فقط، كاشفاً أنه سوف يتم توسيع المال في كل المحافظات باعتبار أن هناك محافظات لا يوجد فيها محاكم محدثة بينما المحافظات التي يوجد فيها محاكم محدثة هي حلب وحمص وطرطوس ودير الزور وتم نقل محكمة الحسكة.

ولفت الضلي إلى أنه لا يوجد أي قرار



النظر في العقود التي تتجاوز ١٥٠ مليون ليرة. وبين الضلي أن تنظيم العقود جميعها التي ستكون الدولة طرفاً فيها ستكون عن طريق مجلس الدولة وهذا ما سوف يعطي ثقة للشركات وللمتعهدين للتعامل مع الدولة باعتبار أن هناك قضاء سوف ينظر في الخلافات وبحسبها وفق القانون.

وفيما يتعلق بموضوع الموظفين الذين خرجوا بحكم المستقل أكد الضلي أنه تمت إعادة الكثير من الموظفين إلى أعمالهم بعد النظر في قانونية الإجراءات الخاصة بذلك من المحاكم المختصة في المجلس.

وأشار إلى أن سورية بحاجة إلى ٣٠٠ قاضٍ مختصين في مجلس الدولة لافتاً إلى

باصات حلب «للإعلان»!

مدير النقل الداخلي: ٥٠ ألف ل.س للباص شهرياً؟!

| محمود الصالح

كشف المدير العام للشركة العامة للنقل الداخلي حسين سليمان عن قيام الشركة بطرح باصات النقل الداخلي للاستثمار الإعلاني في خطوة جديدة تهدف إلى تحقيق إيرادات مالية تعوض جزءاً بسيطاً من الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها الشركة نتيجة فقدانها معظم أسطولها من الباصات وجميع الرحلات والمستودعات التي كانت تملكها نتيجة تخريبها ونهبها من المجموعات الإرهاب، في الوقت الحالي تستمر الخسائر نتيجة الفارق الكبير بين تكاليف تشغيل شبكة النقل الداخلي وبين الإيرادات التي تحقّقها الشركة، التي تقدم أغلب باصاتنا لتقديم خدمة النقل الداخلي والخارجي من دون مقابل.

وأكد سليمان لـ«الوطن» أن الشركة أعدت لذلك دفتر شروط خاصة، ركزت فيه على تطبيق جملة من الشروط أهمها أن تكون الإعلانات غير ممنوع الترويج لها قانوناً وبما يتفق مع الشروط التي تحددها المؤسسة العربية للإعلان، وأن تتم المحافظة على حقوق الشركة وسلامة الباصات بالدرجة الأولى ولا يحق للمستثمر أن يحدد مسارات الباصات التي توضع عليها الإعلانات لأن هذا الأمر منوط بإدارة الشركة حسب خطة الخدمة التي تضعها، وكان الشرط ألا يقل بدل الاستثمار الشهري للباص الواحد عن ١٥ ألف ليرة سورية، على أن يتحمل المستثمر جميع المبالغ والرسوم والضرائب وحصة المؤسسة العربية للإعلان، وتكاليف وضع وإزالة



الإعلانات عن الباصات، ولا تؤثر الإعلانات على الرؤية من داخل الباص إلى الخارج.

وبيّن أنه ونتيجة المزايمة التي أعلنتها الشركة تقدم عدد من الأشخاص لاستثمار الباصات في وضع الإعلانات عليها، ونتيجة المزايمة وصل بدل الاستثمار الشهري للباص الواحد إلى ٥٠ ألف ليرة شهرياً، ومدّة العقد عامين متتاليين، وعدد الباصات المستثمرة في الوقت الحالي ٢٥ باصاً، ويمكن أن تزيد حسب رغبة المستثمر.

إقبال جيد بانتخابات البلدية في اللاذقية

رئيس اللجنة القضائية ينفي لـ«الوطن» وجود مرشحين من المجلس «المنحل»

| اللاذقية - عبير سمير محمود

وحول حقيقة وجود مرشحين من أعضاء المجلس السابق الذي حل بمرسوم رئاسي، نفى حلو م وجود أي مرشح ضمن المتنافسين حالياً.

وبيّن رئيس اللجنة القضائية الفرعية أن بعض الأعضاء السابقين كانوا قد رشحوا أنفسهم في البداية وتقدموا قبل أيام بسحب طلبات ترشحهم بشكل رسمي.

وعن آلية المراقبة، أشار حلو م إلى وجود لجنة قضائية فرعية مكونة من ثلاثة أعضاء، تقوم بجولات على مراكز الاقتراع طوال فترات الانتخاب مع وجود ٣ أعضاء لكل صندوق يتحملون مسؤولية عملية الاقتراع في المركز الموجودين فيه.

وتجري انتخابات مجلس مدينة اللاذقية تنفيذاً لتعليمات المرسوم الرئاسي الذي يحمل الرقم ٣٠٥ ويقيضي بتحديد يوم الأحد الموافق ٢٢ كانون الأول ٢٠١٩ موعداً لإجراء انتخابات مجلس الإدارة المحلية في عدد من المحافظات السورية، وذلك بعد حل المجلس البلدي في اللاذقية بالمرسوم ٢٤٢ الذي أصدره الرئيس بشار الأسد نهاية شهر آب الماضي.

قال رئيس اللجنة القضائية الفرعية في اللاذقية القاضي أكرم حلو م لـ«الوطن»: إن الأجواء الانتخابية لمجلس مدينة اللاذقية هادئة ولم تسجل أي حالة منغصة، مبيّناً أن الإقبال جيد من مواطني اللاذقية لاختيار مرشحيهم في مجلس المدينة.

ولفت حلو م إلى أن وبعد انتهاء موعد الانتخاب مساء اليوم سيتم استلام المحاضر والتصانديق لفرز الأصوات مباشرة، مشيراً إلى تناقص ٢٠١ مرشحاً على ٥٠ مقعداً في مجلس المدينة.

وعمن يحق له الاقتراع، بيّن حلو م أن أبناء مدينة اللاذقية من المدينة منذ أكثر من سنتين يحق لهم التصويت في المراكز الـ ٢٧٦ الموزعة على كل أنحاء المدينة.

وأشار حلو م إلى أن أبناء الريف لا يحق لهم الترشح أو التصويت إلا في حال وجود سند إقامة يؤكد الإقامة ضمن المدينة منذ سنتين على الأقل.

إقبال على شراء مدافئ الحطب وعزوف عن مدافئ المازوت

مشعل: تنظيم ٧٥ ضبطاً بحق أصحاب محال بيع المدافئ والسجاد وإغلاق ٧ محلات خلال ٣ أشهر



| حمص - نبال إبراهيم

دخل فصل الشتاء من أبوابه العريضة هذا العام وعاد موسم البرد يقبضه المعتادين في محافظة حمص، ولم يعد بإمكان المواطنين تحمل غلاء الأسعار التي تحلق عالياً وتزداد يوماً بعد يوم وعماماً بعد عام بنسبة تصل إلى الضعف.

وفي جولة بأسواق المدينة لاحظت «الوطن»، توافر أنواع مختلفة وكميات كبيرة من المدافئ والسجاد، وتفاوتاً ملحوظاً في أسعارها من محل إلى آخر إلا أن السمة الأساسية هي ارتفاع أسعارها بشكل غير معقول وخاصة على ذوي الدخل المحدود، وتراوحت أسعار مدافئ المازوت ذات النوع المقبول في أسواق حمص بين ٢٥ ألفاً و٤٠ ألف ليرة، ويصل سعر البعوض منها إلى أكثر من ١٠٠ ألف ليرة للمدافئ الكبيرة، علاوة عن أسعار بواري المدافئ التي تبدأ من سعر ٦٥٠ ليرة سورية البوري الواحد وتصل إلى نحو ١٠٠٠ ليرة، وأما أسعار السجاد فقد تراوح سعر السجادة الستاوية من النوع المقبول بين

٤٥ ألف ليرة و٦٥ ألف ليرة ويصل سعر النوع الجيد منها إلى أكثر من ١٢٠ ألف ليرة سورية.

أحد أصحاب محال الحدادة بالمدينة أكد لـ«الوطن»، أن الكثيرين طلبوا منه تحويل مدافئ المازوت لتعمل على الحطب بعد ارتفاع سعر المدافئ التي تعمل على المازوت من جهة وباعتبار أن كمية المازوت الموزعة لا تكفي مدة شهر كحد أقصى وصعوبة تأمين كميات إضافية من جهة أخرى.

من جهته أكد أحد أصحاب محال البيع المدافئ لـ«الوطن» أن إقبال المواطنين ضعيف على شراء المدافئ بشكل عام وخاصة التي تعمل منها على المازوت نظراً لارتفاع أسعارها، بدوره أشار صاحب محل آخر لبيع المدافئ لـ«الوطن»، إلى أن عدد المدافئ الداخلة في تصنيع بعض المدافئ ارتفع كونها مستوردة من نحاس وبراغ وصفاح حديدية علاوة على قلة عدد العمال حالياً، الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على سد الطلب مع بداية فصل الشتاء.

بدوره أكد رئيس دائرة حماية المستهلك

الإهمال يحرم سدود السويداء من المياه!

| السويداء- عبير صيموعة

هو الآخر من رشوحات عند مناسب معيئة ستم إعادة دراستها لمعالجتها. أما ما يتعلق بسد جبران فإن المجاري المؤدية إلى السد تقع ضمن أملاك عامة ورغم هذا فإنك تجد عديداً على حرم السد غير المباشر أما حرم السد المباشر وهو حدود البحيرة فهو من إحدى الأولويات لعمل المديرية في العام القادم حيث سيتم تسوير السد بشبك حديد واقع تلك السدود والمجاري المائية الغذائية لها.

وبيّن مدير الموارد المائية في السويداء محمود المني أنه جرى تقييم السدود على ساحة المحافظة سابقاً بعد زيارتها ليتبين لاحقاً وجود مشاكل كثيرة في هذه السدود بدءاً من إعداد الدراسات لتأمينها وصولاً إلى تنفيذها وحاجة جميعها إلى إعادة التأهيل والترميم، موضحاً أن المشاكل الأولية التي جرى ملاحقتها واستراحتها هي عملية الصيانات الدورية وهي مشاريع متابعة من المديرية.

وأشار إلى أن السدود بالأساس أقيمت على وديان تمت دراستها مائياً لتأمين وارد مائي لتلك السدود وبالنسبة للمحافظة، منوها بوجود إهمال وقلة اهتمام للمجاري المائية المؤدية إلى السدود والتي تقوم على تغذيتها حيث بدأت المديرية في دراستها وكيفية العمل على صيانتها وإزالة التعديلات ضمنها لتأمين وارد مائي إلى السدود ولكن الوقت لم يسعف المديرية بشكل كامل خلال العام الحالي فتم إدراجها لمتابعتها ضمن خطة ٢٠٢٠.

وحول واقع السدود في المحافظة أشار المني إلى أن السدود في السويداء هي منظومة موحداً أن سد جوالين والروم منظومة حيث تم إنشاء سد جوالين لدعم الوارد المائي لسد الروم إلا أن المجري المائي بين السدين بحاجة حالياً إلى صيانة وتعزير، إضافة إلى أن المجري المؤدية إلى سد جوالين جميعها تحتاج إلى معالجة فضلاً عن أن تجهيزات المضخات ضمن السد بحاجة في الأخرى إلى إعادة صيانة وتأهيل لما ألحقته بها العوامل الجوية من ضرر كما أن سد الروم يعاني

كشفت الدراسات الجراة على سدود السويداء والبالغة ١٨ سداً أن نسبة تخزينها بلغت ربع الكميات المتوقعة والمقدرة ٦٨ مليون م٣ من المياه، وذلك بسبب قلة الهطول المطري والعيوب والنواقص في الدراسات التي أظهرها الأوبويات لعمل المديرية في العام القادم واقع تلك السدود والمجاري المائية الغذائية لها.

وبيّن مدير الموارد المائية في السويداء محمود المني أنه جرى تقييم السدود على ساحة المحافظة سابقاً بعد زيارتها ليتبين لاحقاً وجود مشاكل كثيرة في هذه السدود بدءاً من إعداد الدراسات لتأمينها وصولاً إلى تنفيذها وحاجة جميعها إلى إعادة التأهيل والترميم، موضحاً أن المشاكل الأولية التي جرى ملاحقتها واستراحتها هي عملية الصيانات الدورية وهي مشاريع متابعة من المديرية.

وأشار إلى أن السدود بالأساس أقيمت على وديان تمت دراستها مائياً لتأمين وارد مائي لتلك السدود وبالنسبة للمحافظة، منوها بوجود إهمال وقلة اهتمام للمجاري المائية المؤدية إلى السدود والتي تقوم على تغذيتها حيث بدأت المديرية في دراستها وكيفية العمل على صيانتها وإزالة التعديلات ضمنها لتأمين وارد مائي إلى السدود ولكن الوقت لم يسعف المديرية بشكل كامل خلال العام الحالي فتم إدراجها لمتابعتها ضمن خطة ٢٠٢٠.

وحول واقع السدود في المحافظة أشار المني إلى أن السدود في السويداء هي منظومة موحداً أن سد جوالين والروم منظومة حيث تم إنشاء سد جوالين لدعم الوارد المائي لسد الروم إلا أن المجري المائي بين السدين بحاجة حالياً إلى صيانة وتعزير، إضافة إلى أن المجري المؤدية إلى سد جوالين جميعها تحتاج إلى معالجة فضلاً عن أن تجهيزات المضخات ضمن السد بحاجة في الأخرى إلى إعادة صيانة وتأهيل لما ألحقته بها العوامل الجوية من ضرر كما أن سد الروم يعاني

كشفت الدراسات الجراة على سدود السويداء والبالغة ١٨ سداً أن نسبة تخزينها بلغت ربع الكميات المتوقعة والمقدرة ٦٨ مليون م٣ من المياه، وذلك بسبب قلة الهطول المطري والعيوب والنواقص في الدراسات التي أظهرها الأوبويات لعمل المديرية في العام القادم واقع تلك السدود والمجاري المائية الغذائية لها.

هو الآخر من رشوحات عند مناسب معيئة ستم إعادة دراستها لمعالجتها. أما ما يتعلق بسد جبران فإن المجاري المؤدية إلى السد تقع ضمن أملاك عامة ورغم هذا فإنك تجد عديداً على حرم السد غير المباشر أما حرم السد المباشر وهو حدود البحيرة فهو من إحدى الأولويات لعمل المديرية في العام القادم حيث سيتم تسوير السد بشبك حديد واقع تلك السدود والمجاري المائية الغذائية لها.

وبيّن مدير الموارد المائية في السويداء محمود المني أنه جرى تقييم السدود على ساحة المحافظة سابقاً بعد زيارتها ليتبين لاحقاً وجود مشاكل كثيرة في هذه السدود بدءاً من إعداد الدراسات لتأمينها وصولاً إلى تنفيذها وحاجة جميعها إلى إعادة التأهيل والترميم، موضحاً أن المشاكل الأولية التي جرى ملاحقتها واستراحتها هي عملية الصيانات الدورية وهي مشاريع متابعة من المديرية.

وأشار إلى أن السدود بالأساس أقيمت على وديان تمت دراستها مائياً لتأمين وارد مائي لتلك السدود وبالنسبة للمحافظة، منوها بوجود إهمال وقلة اهتمام للمجاري المائية المؤدية إلى السدود والتي تقوم على تغذيتها حيث بدأت المديرية في دراستها وكيفية العمل على صيانتها وإزالة التعديلات ضمنها لتأمين وارد مائي إلى السدود ولكن الوقت لم يسعف المديرية بشكل كامل خلال العام الحالي فتم إدراجها لمتابعتها ضمن خطة ٢٠٢٠.

وحول واقع السدود في المحافظة أشار المني إلى أن السدود في السويداء هي منظومة موحداً أن سد جوالين والروم منظومة حيث تم إنشاء سد جوالين لدعم الوارد المائي لسد الروم إلا أن المجري المائي بين السدين بحاجة حالياً إلى صيانة وتعزير، إضافة إلى أن المجري المؤدية إلى سد جوالين جميعها تحتاج إلى معالجة فضلاً عن أن تجهيزات المضخات ضمن السد بحاجة في الأخرى إلى إعادة صيانة وتأهيل لما ألحقته بها العوامل الجوية من ضرر كما أن سد الروم يعاني